نهاية تراجيديا التأميم في عدن

• قضية الاراضي التي ظلت الشغل الشاغل للمواطنين في محافظة عدن هاهي اليوم يتم معالجتها بشفافية وعدل وباجراءات ووثائق قانونية شرعية.. أينعت ثمارها اليوم في كبرى قاعات الاجتماعات بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن وسط ابتهاج وفرحة لانظير لها غمرت قلوب وافئدة ملاك الأراضي الغلابا الذين عانوا الأمرين من اضرار التأميم إبان النظام الشمولي في جنوب الوطن قبل الوحدة اليمنية المباركة.

عدن/ متابعات

وقد عبر المواطنون من ابناء العقارات اصحاب الاراضي الذين تقدموا الى لجنة ادعاء الملكية والذين امت عقاراتهم عن فرحتهم البالغة بتسليم عقود اعادة الملكية للاراضي التي تملكوها بموجب الوثائق الشرعية من واقع سجل ماكان يسمى بمشيخة العقارات وكذلك وثائق اصحاب الممتلكات العقارية التي اعتمدت عليها لجنة ادعاء الملكية في محافظة عدن في اجراءاتها الخاصة باقرار الملكية واعادتها الى اصحابها الشرعيين.

المواطنون يعبرون عن شكرهم للرئيس الذي وعد فأوفى

واثر اعلان لجنة ادعاء الملكية اسماء الورثة الشرعيين لملكية الاراضي التي صدرت بموجبها ٣٥٩ قراراً بأحقية مساحة ٢٩٤٥ فداناً في منطقة بئر احمد المجاور لها فقد تسلم الملاك من المواطنين في الدفعة الاولى١٧٤٥ فداناً حيث يتم تسليم باقي الاراضي منها وتبلغ مساحتها ١٢٠٠ فدان في منطقة جعولة.. وقد عبر المواطنون من اصحاب الاراضي اثر هذا الاعلان والبالغ عددهم حوالى عشرة الآف نسمة عن ابتهاجهم بهذا الانجاز الوحدوي العظيم مثمنين تثميناً عالياً الدور الكبير والعظيم لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي وعد بمعالجة اشكالية الاراضي في عدن وصدق في تنفيذ وعده الذي تمخضت عنه هذه الثمرات اليانعة والطيبة التي يجنون ثمارها اليوم في قاعة الاجتماعات الكبرى في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن مؤكدين ان ما كان حلماً من أحلام اليقظة بالامس تحول الى حقيقة على الواقع بعد ان ظلوا لسنوات طوال في حالة من الاحباط واليأس تجاه مطالبتهم باقرار حقهم الشرعي في ملكيتهم للاراضي.

خطوة عظيمة

○ مشيرين إلى ان هذه الخطوة العظيمة لفخامة الاخ الرئيس ستلقي بظلالها على واقع حال الاراضي في عدن وعلى معالجة الاختلالات في هذا الجانب من بقايا اضرار التأميم قبل الوحدة من ناحية ووضع حد لسماسرة الاراضي والمستحوذين عليها او ابتلاعها فضلاً عن حماية أملاك المواطنين وأراضي الدولة وتأمين المناخ الاستثماري للمستثمرين دون أي تعقيدات او مشاكل.

ونطلع القارئ هنا على شعور المواطنين والايقاع النفسي الذي ساد مشاعرهم جراء تسليمهم عقود اعادة ملكية الاراضي او الحصول على اراض مقابل الاراضي التي أممت قبل الوحدة.

يوم تاريخي

○ اجرت الصحيفة عدداً من اللقاءات مع عدد من المواطنين وهم يتسلمون عقودهم بطريقة شرعية وقانونية وكان أول المتحدثين الشيخ محمد محمود العقربي الذي وصف هذا اليوم بأنه يوم تاريخي تستعاد فيه ملكيات المواطنين في محافظة عدن وهذا الفضل يعود بعد الله تعالى لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي وجه وتابع المسئولين ولجنة ادعاء الملكية في الاسراع والتعجيل بانجاز عقود الملاك.. قائلاً : ان هذه الخطوة ستقطع الطريق امام سماسرة الاراضي وستخلق جواً نفسياً واجتماعياً واستقرار عائلي لاصحاب الاراضي والعقارات المؤممة.. بعد ان ظلوا قلقين سنين طوالاً على أراضيهم وأملاكهم..

حلم ملاك الأراضي في عدن يتحول إلى واقع

مشيراً إلى ان المواطنين من ملاك هذه الاراضي يضعون كل آمالهم في فخامة الاخ الرئيس وقيادة المحافظة واعضاء لجنة ادعاء الملكية من معالجة اشكالية الاراضي التي لم يتم حتى الآن معالجتها خارج نطاق سجل مشيخة.. الى جانب اراضي أثمار أدواش «الطاري» في مناطق وقرى رباك والمهرام والحسوة وقال نحن واثقون في قيادتنا السياسية بأن تتم معالجة هذه الاشكالية في المرحلة الثانية واعادة الحق لاصحابه اسوة بزملائنا الذين حصلوا على أملاكهم هذا اليوم.. مثمناً دور قيادة المحافظة والمجلس المحلي واعضاء لجنة ادعاء الملكية لتحقيق هذا المنجز الذي ظل يتأرجح بين الانجاز والتوقف بفعل المماحكات السياسية لولا تصميم الاخ رئيس الجمهورية على معالجة هذه الاشكالية بأسرع وقت ممكن وهذا ما نطمع حلاوته اليوم أي انجاز تسليم العقود.

ثقتنا كبيرة

– المواطن عبدالله عباد الحاج أحد ملاك الاراضي في منطقة بئر احمد والذي تأممت ارضه ابان النظام الشمولي قال : نشعر جميعاً بالامتنان عندما اعيدت اراضينا بعقود قانونية وقرارات شرعية وفقاً للقانون وعدم اختراقه ووفاء القيادة السياسية ممثلة في الاخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح بتنفيذ هذا المنجز الذي سيعطينا الأمل والعزيمة في استئناف زراعة اراضينا وتحويلها من صحراء جرداء بفعل اضرار التأميم الى جنات خضراء غناء في ظل الوحدة اليمنية المباركة.. وعبر عن تقديره الكبير لجهود قيادة المحافظة وأعضاء لجنة ادعاء الملكية اولئك الجنود المجهولين الذين يعملون ليلاً ونهاراً من أجل اعادة البسمة إلى وجوهنا والسعادة لأسرنا واعطاء الأمل للمستثمرين ان يستثمروا في الاراضي بدون مشاكل او تعقيدات لانعاش الاستثمار في البلاد.

نجاح بكل المقاييس

○ المواطن حسن فضل بوسلامة قال:

اصحاب الاراضي في محافظة عدن وفي مديرية البريقة ومناطق بئر احمد وضواحيها يشعرون بالابتهاج الكبير والكل يهتف لفخامة الاخ الرئيس ويدعو له بتحقيق النجاحات المتواصلة لليمن والشعب اليمني وقال : ما أنجزته القيادة السياسية في معالجة قضايا الارض في عدن من خلال تسليم عقود اعادة الملكية وعقود التعويض في الاراضي المؤممة هو نجاح كبير بكل مقاييس النجاح للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس الذي وعد فأوفى..

مجد الأرض

○ اما المواطن خالد عبدالعزيز حيدرة احد ملاك الاراضي في بئر احمد والذين شملهم قرار اعادة الملكية قال :

يالها من فرحة تبهج القلوب وتنشرح لها الافئدة ويرقص لها الاطفال وتزغرد لها النساء، اننا نعتبره العيد الحقيقي لافراحنا الذي نتسلم فيه عقود اعادة الملكية لأراضينا معززين مكرمين وسط اهتمام القيادة السياسية والاهتمام الحكومي والمحلي قائلاً :

أكثر من ١٤٠٠ أسرة حصلوا على تعويضات جديدة

اننا ان شاء الله سنعيد مجد هذه الاراضي الزراعية كما كانت في السابق ومن الآن وصاعداً فالدولة ستواصل معالجتها لمجمل ترسبات النظام الشمولي وستحمي الملكية الخاصة وفقاً للقوانين الدستور واضاف.. ما نعول على الدولة بتحقيقه دعمنا بالمعدات والقروض لزراعة اراضينا لنسهم مساهمة حقيقية في الامن الغذائي.. واختتم حديثه بالقول : انني اثمن تثميناً عالياً الجهود المخلصة والطيبة لاعضاء لجنة ادعاء الملكية الذين عملوا بكل مايملكون غير آبهين بالوقت ولا بالصحة من أجل سعادتنا..

إشادة

○ اما المواطن فاروق صلاح منصر العقربي الذي التقيته وبيده قرار اعادة الملكية وعلامات الفرح تشرق من جبينه بهذا المنجز قال :

تخصيص أراضٍ للشباب في بئر أحمد والبريقة

ما كنت اصدق انني سأحصل على قرار الاعادة بعد ان اصبنا بالاحباط واليأس جراء تطويل الاجراءات والتعقيدات التي انشئت بسبب معالجة اضرار التأميم لكنني اليوم لايسعني إلا ان اوجه الشكر الخالص من كل قلبي لفخامة الاخ الرئيس الذي وعد المواطنين وكان صادقاً في تنفيذ وعده لهم.. مشيراً إلى ان هذا الاهتمام الحكومي بالمواطنين يعكس التفاف المواطنين حول القيادة السياسية ممثلة في فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح.. مؤكداً استعداد المواطنين لزراعة هذه الاراضي وحمايتها واستغلالها الاستغلال الأمثل ليعيشوا في كرامة وانسانية وفي حياة هادئة ومستقرة.. ومضى يقول اننا نأمل وكلنا ثقة في قيادتنا السياسية ان تعالج ماتبقى من اشكاليات وتعمل على توفير مساحات من هذه الاراضي للشباب الذين لايحصلون على أراضٍ لغرض بناء منازل لهم.

حقائق لمواجهة أحزاب التضليل

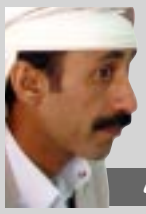

منصور الغدره

○ المتتبع لمجريات الاحداث السياسية في الساحة اليمنية، وطريقة التعامل معها من قبل أحزاب المعارضة في تكتل اللقاء المشترك، ييقن ان هذه الاحزاب لايوجد لديها مشروع سياسي حضاري يمكن ان تقدمه للوطن او تواجه به السلطة، وما حججها تلك التي تسوق لها بين الفينة والأخرى ماهي إلاّ فقاعات اعلامية للتضليل وتغطية عجزها وفشلها أمام الرأي العام، بل ذهبت تتناقض مع ماتطرحه من فترة لأخرى من مشاريع خطابية أكثر من ان تكون موضوعية وواقعية.. اذ انها في البداية كانت تطرح رؤيتها او مايسمى بمشروعها السياسي– اصلاح النظام السياسي ، وأصرت حينها ان يكون الاصلاح السياسي اولاً، معارضة بذلك رؤية المؤتمر الشعبي العام– الحاكم– الذي يرى ان تبدأ الاصلاحات الاقتصادية اولاً او بالتزامن مع الاصلاحات السياسية بحيث تسير اجراءات الاصلاحات الاقتصادية والسياسية في خطين متوازيين على اعتبار ان الاقتصاد والحالة المعيشية مرتبطة بحياة الناس مباشرة، بينما المحور السياسي اذا ما اتخذت فيه اصلاحات فلايمكن للمواطن ان يلمسها او يلتفت اليها وبطنه خاوية من لقمة العيش، وهي رؤية تبدو منطقية وواقعية.. لكن قيادات أحزاب اللقاء المشترك ظلت متمسكة بموقفها الى ان جرجرت المؤتمر الى التعامل مع بعض اولوياتها والمضي فيها جنباً الى جنب في اولويات المحور الآخر..

لكن الغريب في الأمر انه عندما بدأ المؤتمر الشعبي العام اجراءاته السياسية من خلال مبادرة رئيس الجمهورية التي اعلن عنها اواخر شهر رمضان الماضي والمتعلقة بالتعديلات الدستورية وتغيير شكل نظام الحكم الى رئاسي والسلطة المحلية الى حكم محلي واختيار اعضاء لجنة الانتخابات من القضاة، فسخرت أحزاب المشترك من مضامين المبادرة وقللت من أهميتها، وتغير موقفها من المطالبة بالاصلاحات السياسية اولاً الى مطالبتها بالاصلاحات الاقتصادية اولاً، وقالت كان يفترض علي المبادرة ان تعالج الحياة المعيشية والاقتصادية للناس بدلاً من التعديلات الدستورية والنظام السياسي في البلاد..

ومع قيادات سياسية داخل هذه الاحزاب كانت قد رحبت بمضامين المبادرة واعتبرتها تلتقي في كثير من مطالب ومبادرة «المشترك» التي جاءت في مشروعها، لذلك طالبت هذه الشخصيات قياداتها في اللقاء المشترك الى التعامل معها بجدية وطرحها على طاولة الحوار للتحاور بشأنها وآليات تنفيذها مع المؤتمر الشعبي، بل حذرتها من مغبة تجاهل المبادرة لكنها– أي قيادات المشترك– اصرت مرة اخرى على موقفها الرافض للمبادرة وعدم التعامل معها لا من قريب او من بعيد، ولايمكن الحوار مع المؤتمر إلا وفق ضوابط ومبادئ الحوار الموقعة معه منتصف يونيو ٢٠٠٧م–حينها أجمع الساسة– منهم شخصيات قيادية في احزابهم– ان المعارضة– المشترك– لايوجد لديها مشروع سياسي واضح تقدمه للناس، وكل ما في رأسها المكايدات واختلاق المشاكل للسلطة بهدف الاطاحة بالنظام ليس إلاّ..!!

حتى ان مثل هذا المشروع لم يعد اليوم موجوداً في مشاريعها، فالموجود لديها جر البلاد الى حرب وصراعات طاحنة.. وتقسيم اليمن ليس الى يمنين وتفتيته الى أقاليم وسلطنات وامارات ومشيخات من خلال التنظيم والتحريض على الاعتصامات والاحتجاجات التي كانت في بادئ الأمر احتجاجات مطلبية حقوقية واصبحت اليوم انفصالية بحتة تعلنها قيادات احزاب اللقاء المشترك من خلال مشاركاتها وكلماتها التي تلقى في تلك المهرجانات، وهي تتحدث اليوم صراحة بلغة انفصالية بحتة ودون استحياء وتذهب بها الى رسم ملامح دولة المشروع الانفصالي من المهرة وحتى الضالع..

والأكثر غرابة في الأمر ان هذا الخطاب المتشنج من قبل احزاب اللقاء المشترك للاسف يزداد في التصاعد بخطوات متسارعة نحو التنفيذ كلما كان هناك قرارات واجراءات من قبل الحكومة على أرض الواقع في تلبية المطالب الحقوقية التي تخبئ المعارضة وراءها مشاريعها واهدافها الى درجة ان تلك الاعتصامات لم تعد مسألة اقامتها وتنظيمها من قبلها يتم بالسرية او انها ارتجالية من جمعيات المتقاعدين – كما كان يعتقد– وانما اصبحت قيادات المشترك معنية بأمر اقامتها وتنظيمها وحضورها، وأوكلت فروعها في المحافظات والمديريات والجامعات والمدارس والوزارات مهمة المهرجانات والاعتصامات التي لن تحضرها، تحت غطاء وبدعوى مطالب حقوقية، والواضح انه مهما استجابت الحكومة لهذه المطالب فلن ينتهي موال مشاريع المشترك ولو أتت الحكومة بما هو معجزة وحولت ماء البحر من اجاج الى عذب لن ترضى عنها هذه المعارضة التي لاتريد ان يكون نظام الحكم في اليمن كسائر الانظمة في العالم، بان يكون هناك حزب أو احزاب تحكم واخرى تعارض، فما تريده ان يحكم الكل ولو بالشراكة، محدثة في ذلك بدعة نظام ديكتاتوري قمعي وانقلاب على الديمقراطية..

والأمر هذا كشف عنه علي الصراري عضو الامانة العامة في الحزب الاشتراكي اليمني في مقاله الاخير المنشور في صحيفة «الشورى» عندما قال : «لايمكن للمعالجات التي تقوم بها السلطة ان تؤدي الى تراجع حركة الاعتصامات والاحتجاجات في المحافظات الجنوبية، وان الامور في المحافظات الجنوبية لم تأخذ الترابط المنطقي بين المعالجات التي تتخذها السلطة وبين رد فعل الجماهير».

بل ان احزاب اللقاء المشترك تفعل ذلك وتجلس في نفس الوقت حول طاولة الحوار مع المؤتمر.. إذ تحاور هنا وترسل قياداتها حاملة معها خطابات انفصالية، كمثل سكرتارية الحزب الاشتراكي بعدن ذهبت الى مهرجان الضالع لتقول :«إذا كانت هناك اية مبادرات او تسويات سياسية او حوارات مرتقبة بين المعارضة – احزاب المشترك – والسلطة ينبغي ان تكون مفردات القضية الجنوبية في صدارة وأولويات اجندة الحوار».

وهنا نتساءل هل ضوابط الحوار التي وقعتها الاحزاب للتحاور بشأنها تضمنت قضية الجنوب ام انها تضمنت قضية الوطن اليمني كله، وما شكل وماهية قضية الجنوب..؟!

وما الرؤية الجديدة للمشترك وترتيباته التي طلع بها علينا اجتماع مجلسه الأعلى وهيئته التنفيذية الخميس الماضي.. ألم يكن حتى مساء الاربعاء متمسكاً بإجراء الحوار وفق ما حددته ضوابط الحوار.. لكنه «المشترك» ولله في خلقه شئون..!!

مايدهش المرء السقوط لأكبر أحزابها – الاصلاح– وتخليه عن فتاواه التي تحرم خروج المرأة من بيتها ولو كان أمر خروجها لتوديع جثمان ابيها او امها او شقيقها، فكيف اعطى لنفسه الحق وحلَّل لها السفر الى المحافظات والمديريات لالقاء الخطابات على وامام الحشود غير المحارم، بل انه جعل سفرها هذا واجب فرض عين وبدون محرم، هاهي اختنا في الله قد طارت الى مكلا حضرموت ومنها عادت الى الضالع ثم الى ردفان والى عدن.. أليس سفرها حراماً، وصوتها عورة.. ام أن استخدام مكبرات الصوت ترفع عن صوتها صفة العورة..؟!